

## 1- أسباب إختيار الموضوع

تم اختياري لهذا الموضوع للأسباب التالية :

الأسباب الذاتية :

1. ميلي الشخصي والمتزايد بموضوع التأمينات الاجتماعية .
2. إن الدراسات والبحوث في هذا الموضوع تكاد تكون متقدمة بالكلية فنظرا للتطور الهائل الذي شهده نظام التأمينات كان علينا نحن كباحثين ضرورة التطرق إليه لنقل هذه الضرورة إلى الجيل اللاحق لاستكمال البحث فيه.

الأسباب الموضوعية :

- 1 الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الموضوع في مجالات عدة خاصة في المجال الاجتماعي وهذا ما يهمننا نحن كدارسيه.
- 2 غياب الوعي والثقافة التأمينية لدى المجتمع الجزائري والعمال خصوصا رغم الدور الفعال الذي يؤديه التأمين الاجتماعي خاصة على مستوى العمال ومردودهم داخل العمل وبالتالي ضرورة حث العمال على اكتساب هذه النوع من الثقافة وتوعيتهم بأهمية الموضوع.
- 3 محاولة معرفة مدى اطلاع العمال على هذا النظام ومعرفة درجة رضاهم عن الدور الذي تقدمه صناديق التأمين ومدى اهتمامها بظروف العامل.

## 2- أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع بصدد الدراسة إلى تسليط الضوء حول الأهمية التي يتمتع بها التأمين.

فالتأمين الاجتماعي دور هام في الحياة الاجتماعية وهذا ما لمسناه من خلال ما يدعوا إليه من احتياطات وتبصر وخير دليل على ذلك الشخص الذي يؤمن من مخاطر المستقبل ومفاجآت الزمن بالنسبة لمن يعولهم أو لنفسه إنما يدل على الإيثار. من أهم وظائفه تحقيق الأمان، وقد اشتق لفظ التأمين من الأمان لأنه عند حدوث الخطر فالمؤمن له يكون على ثقة من وجود المؤمن الذي يعوضه.

وكذلك تظهر أهمية التأمين في تحقيق الاستقرار فالتأمين يعمل على محاربة الفقر والعوز، وهذا بما يضمنه للفرد من تصريف مادي له ولأسرته نتيجة مرضه أو عجزه، وبحقق التأمين الاجتماعي الغرض نفسه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق، الغرق ، ... الخ. إضافة إلى هذا يعمل على تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على التقليل من الحوادث فالفرد بذلك يعمل على ضمان حياة كريمة لأسرته بعد مماته ، لذلك فهو يعتبر تنمية للشعور بالمسؤولية .

ونظرا لهذه الأهمية التي يتمتع بها التأمين في حياة الفرد الاجتماعية خاصة العملية. فضلنا دراسة التأمين من كل جوانبه و التعرف أكثر على أهميته من خلال العامل الم و من وانعكاس شعوره بالأمان على مدى رضاه الوظيفي.

### 3- أهداف الموضوع

بالتقرب من موضوع البحث والمطالعة فيه وجدنا أن هناك نقص في تناول هذا الموضوع بالدراسة على مستوى الجامعة، الشيء الذي يجعل من دراستنا إحدى الدراسات الأولى في هذا الموضوع وسعينا من خلال بحثنا المتواضع الوصول به إلى أهداف نوجزها في ما يلي :

- إبراز الدور الفعال لنظام التأمينات وانعكاساته على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي
- توعية زبائن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ( العمال ) بضرورة عملية التأمين والاطلاع الدائم على نظام التأمينات ومستجدات ممارستها حقوقهم وواجباتهم .
- تقديم توضيحات للرأي العام حول مشروعية التأمين .
- المساهمة في تسهيل عملية البحث العلمي في هذا المجال .
- تبين أهمية التأمينات الاجتماعية وضرورتها بالنسبة للعمال وهذا من خلال ربطها بموضوع الرضا الوظيفي للعمال هذا الأخير الذي تناولناه بالشرح والتحليل من كل جوانبه.

#### 4\_ الإشكالية

إن تعرض الفرد عموماً و العامل خصوصاً لمختلف أنواع المخاطر استوجب عليه أن يجد حلاً يساعده على التقليل و التعويض عن هذه المخاطر، فظهر التأمين الاجتماعي كوسيلة اجتماعية بدأت فكرته على إيجاد التعاون بين أفرادها من أجل حمايتهم من المخاطر التي يتعرضون إليها .

والتأمين على المخاطر يتمثل في قيام المشتركين بدفع أقساط دورية تكون مجموع المال الذي يستقطع ما يكفي لتغطية الخطر المؤمن ضدهم (المشتركين)، ويعتبر ظهور وتطور التأمينات الاجتماعية مرتبط كل الارتباط بتطور الأنماط المعيشية ، فبتطور هذه الأخيرة أصبح التأمين يلعب الدور الهام والرئيسي في مواجهة الأخطار التي قد تصيب الإنسان في الحياة اليومية و العملية، ولهذا نجد أن المؤسسات التأمينية تعمل على تطوير خدماتها من أجل إرضاء زبائنهم و من جهة أخرى إرضاء العمال داخل عملهم ، و بالتالي تشجيع الأفراد والمنشآت على الخوض في مجالات عمل و مشاريع ذات درجة خطورة عالية دون خوف ، وهذا يعود للنظام المتبع من قبل التأمينات الاجتماعية في التعويض عن الخسائر من هذا المنطلق، نتطرق إلى أحد أهم العناصر التي تمد الإنسان بالطاقة اللازمة التي تمكنه من أداء عمله والاستثمار فيه وهو الرضا العام عن العمل، حيث أن نظام التأمينات يسهم في بعث الطمأنينة في قلبه و بالتالي رضاه عن عمله.

ومن أجل معرفة هذه العلاقة بين التأمينات الاجتماعية داخل التنظيم ودورها في تحقيق الرضا الوظيفي، فضلت طرح وصياغة تساؤلات الإشكالية كما يلي :

- \_ كيف يمكن للتأمين الاجتماعي أن يوفر الحماية المادية للعامل أثناء وبعد الخدمة ؟
- \_ ما هي أهمية التأمين الاجتماعي في مواجهة الأخطار و الحوادث التي تصيب العمال داخل عملهم ؟

## 5 \_ الفرضيات

و الفرضيات التي اقترحناها للموضوع هي :

\*الفرضية الاولى: توفر التأمينات الاجتماعية حماية مادية للعامل أثناء وبعد الخدمة وينعكس هذا في رضاه عن العمل.

\*الفرضية الثانية : تعمل التأمينات الاجتماعية داخل التنظيم على حماية العمال من حوادث العمل مما يجعلهم أكثر رضا عن عملهم .

## 6\_ تحديد المفاهيم

### 1- المفاهيم الاصطلاحية:

#### التأمين الاجتماعي:

هو نظام اجتماعي يتضمن بعدا إنسانيا، تتجسد فيه كفالة الدولة لسلامة العمال وتهيئة الفرصة لمستقبل آمن يوفره لهم ولأسرهم حياة كريمة مستقرة في الظروف التي يفتقدون فيها القدرة على مواصلة عملهم، سواء توقف توقفا مؤقتا أو دائما، وذلك بسبب الحوادث والإصابات التي يتعرضون لها أثناء عملهم، حيث يتلقى العامل وأسرته الحماية على شكل تعويضات ومصاريف علاج ومعاشات الشيخوخة للعمال أو الوفاة بالنسبة لأسرته ومنح الولادة ... الخ.

كما يتضمن التأمين عدة فروع منها التأمين على الأخطار المهنية، كحوادث العمل والأمراض المهنية والعجز والولادة والوفاة.<sup>1</sup>

#### الرضا الوظيفي:

هو سعادة الإنسان واستقراره في عمله، وما يحقق له هذا العمل من رخاء، وإشباع لحاجاته وهي حاجات تتباين نوعا وكما من إنسان إلى آخر.<sup>2</sup>

" وهو احد العناصر الرئيسية للرضا العام الذي يمد الإنسان بالطاقة اللازمة التي تمكنه من القدرة على أداء عمله والاستمرار فيه، بل وتطويره والإبداع فيه، حيث يسهم في بعث الطمأنينة في قلبه، و به تسمو روحه، ويصفوا فكره فيلتهب حماسه ويركز في عمله فينتج ويبعد "

<sup>1</sup> - مخاط جنداوي، التأمينات الاجتماعية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة الجلفة، 2008، ص 8 .

<sup>2</sup> - محمد احمد البيومي ، المشكلات الاجتماعية دراسات نظرية وتطبيقية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ب ط 2005 ، ص 306.

## 6-2 التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة نصل إلى التعاريف الإجرائية التالية :

### التأمين الاجتماعي :

هو نظام يتكفل بالأخطار المهنية وذلك من خلال تقديم التعويضات في حالات إصابات العمل .

ويتكفل أيضا بالمعاشات وذلك من خلال تقديم التعويضات في حالات العجز غير المهني والشيخوخة والوفاة .

والتعويض يكون نقديا كالمعاشات والعادات بأنواعها أو يكون في شكل خدمات كالعلاج وما يتبعه

### - الرضا الوظيفي:

هو ذلك الشعور بالاكتمال والانجاز النابع من العمل ، هذا الشعور بالارتياح النابع من العمل ذاته .

ويعود الرضا الوظيفي بقبول الإنسان وظيفته كما هي وقيامه بالاستغلال كل سبل الرضا المتاحة له من خلالها ، ويرتبط بالوظيفة الواحدة أكثر من مصدر لتحقيق الرضاء ، فالإنسان قد يشعر بالارتياح نتيجة لارتفاع أدائه في العمل أو جودة عمله أو تعلم مهارات جديدة أو لتمتعه داخل عمله بكل وسائل الأمن والسلامة أي بشعوره بالتأمين والأمان داخل عمله .

## 7\_ الأسس المنهجية للدراسة

### 1\_7 منهج الدراسة :

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الكمي باعتباره الأنسب للموضوع فهو يستخدم في استنتاج بيانات عددية احصائية أي يرتبط مفهوم هذا المنهج بالكم أو الوصف ومدى قابلية الظواهر محل الدراسة للقياس فالاساس في البحوث الكمية سواء في العلوم الاجتماعية أو الطبيعة أنها تسعى نحو تحقيق واختبار النظريات وتفسير الظواهر عن طريق تأكيد أنها مستمدة من الافتراضات النظرية. تعتمد الطرق الكمية في العلوم الانسانية على نموذج التفسير الاستتباطي الاستقرائي، ويبدأ الاستقصاء بنظرية عن الظاهرة موضوع البحث ومن هذه النظرية نستج مجموعة من الفروض التي تخضع بدورها للاختبار باستخدام اجراءات محددة مثل اجراءات التصميم التجريبي أو سببي المقارن أو الارتباطي<sup>1</sup> وفي البحث الكمي :

- 1\_ تكتسب استقلالية الباحث عن موضوع البحث قيمة كبيرة، بخلاف ذلك البحث الكيفي يعود الى الادراك الذاتي للباحث بوصفه عنصرا أساسيا للمعرفة
  - 2\_ أن البحث الكمي يعتمد الى درجة كبيرة الى تقنين البحوث الميدانية فتكون اسئلة الاستبانة وكذلك الاجابة محددة مسبقا
- تبدو المناهج الكمية اكثر ملائمة للبحوث البنائية و المناهج الكفية اكثر ملائمة للبحوث التأويلية.

<sup>1</sup> رجاء محمود أبو علام، «مناهج البحث في العلوم النفسية و التربوية»، ط4، دار النشر للجامعات، القاهرة 2004، ص265.

وبالرغم من أنه من الصعب تطبيق المنهج الكمي في العلوم الاجتماعية كما هو الحال في العلوم الطبيعية على دراسة بعض الظواهر السياسية و الاجتماعية و السلوكية فإن الباحثين في هذه العلوم يستخدمون المنهج الكمي بشكل ملحوظ في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية و السياسية (الانتخابات ، التنشئة الاجتماعية .....)

و يتطلب بطبيعة الحال إلمام الباحث في العلوم الاجتماعية بالاحصاء لاسيما بالموسوعة الاحصائية المعروفة باسم spss لكي يتمكن من اختبار الاسلوب الاحصائي المناسب لوصف المتغيرات محل الدراسة

فمحور التركيز في هذا المنهج هو الإجابة عن السؤال كيف تحدث الظاهرة ، وليس لماذا تحدث الظاهرة كما هو الحال مع المنهج الكيفي .

### 2\_7 التقنيات المستعملة :

نظرا لطبيعة الموضوع وجدنا أن الاداة الأكثر ملائمة لإجراء هذه الدراسة هي تقنية استمارة الاستبيان، وهي عبارة عن مجموعة من الاسئلة المرتبة حول موضوع ، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص معينين بالبريد أو اليد للحصول على اجوبة الاسئلة الواردة فيها .<sup>1</sup>

كما قمنا بالاستعانة بالاحصاء التحليلي في تحليل المعطيات ، واستخدمنا برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss حيث تم ترميز وادخال البيانات إلى الحاسب الالي

<sup>1</sup> عمار بوحوش، محمد محمود ننيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2001، ص131.

## 8\_ مجتمعات البحث وعينته

## 1\_8 مجتمعات البحث :

حرصاً منا على أن يكون مجتمعات بحثنا أكثر تجانساً تم وضع منهجية علمية تتماشى مع طبيعة الموضوع ومن خلالها تم تحديد مجتمعات الدراسة و عينته . حيث تكون مجتمعات الدراسة من سلك شبه الطبيين في المؤسسة العمومية الاستشفائية بالجلفة البالغ عددهم 380 شبه طبي.

## 2\_8 عينة الدراسة :

تعرف على أنها مجموعة فرعية من عناصر مجتمعات بحث معين . وعينة البحث هي عينة عشوائية بسيطة حيث تتميز بأنه يمكن الحصول عليها بطريقة سهلة وقد كان مجموع الاستثمارات التي وزعت على العينة 51 استمارة ما نسبته 15 % من مجتمعات البحث الأصلي البالغ عددهم 380 عامل شبه طبي و هذه النسبة بإمكانها ان تمثل المجتمع الاحصائي تمثيلاً جيداً .

## 3\_8 مجالات الدراسة:

## \_ المجال المكاني :

فضلنا أن تكون دراستنا الميدانية في المؤسسة العمومية الاستشفائية بولاية الجلفة "محاد عبد القادر" وهي مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهي تحت وصاية السيد الوالي ، يديرها مجلس إدارة ويسيرها مدير معين من طرف وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات . حيث سابقاً كانت تسمى القطاع الصحي بالجلفة ،الذي كان يغطي احتياجات السكان في مجال الوقاية والعلاج عن طريق وحداته الصحية القاعدية المتمثلة في مجموع قاعات ومراكز الصحة ومراكز الأمومة والطفولة المنتشرة عبر ثلاث دوائر هي الجلفة ، الادريسية و الشارف بتعداد سكاني يقارب 500 ألف نسمة تتوزع على 07 بلديات هي الجلفة ، الادريسية ، القديد، بن يعقوب ،الدويس، عين الشهداء.

وتتكون المؤسسة العمومية الاستشفائية من مستشفى مركزي ومستشفى فرعي يتكفل بالأمراض الصدرية ووحدة الاستعجالات الطبية الجراحية. إن مستشفى الجلقة الذي يقع في حي 05 جويلية يتكون من أربع طوابق تشتمل على 386 سرير تتوزع على عدة مصالح. كما أن للمؤسسة العمومية الاستشفائية أهداف ومهام تتمثل في التكفل بصفة متكاملة ومتسلسلة بالحاجيات الصحية للسكان

## 2\_ المجال البشري :

شملت دراستنا على عينة من سلك شبه الطبيين من المؤسسة العمومية الاستشفائية بالجلقة "محاد عبد القادر" البالغ عددهم 380 شبه طبي، اختصاص ( علاج عام، الأشعة المخبر ، التخدير والإنعاش ،مساعدين اجتماعيين ، التغذية ، رعاية المواليد، والأمانة الطبية)

## 3\_ المجال الزمني :

أجريت هذه الدراسة في الفصل الثاني من الموسم الدراسي 2016/2015 حيث استغرقت حوالي شهر ، توزع مابين الزيارات الاولى للمؤسسة ، ثم توزيع الاستمارة في شهر مارس وجمعها من نفس الشهر فيما بعد مباشرة بجدولة هذه النتائج وتحليلها .

## 9\_ الدراسات السابقة

### 9\_1 الدراسات الأجنبية:

- دراسة تايلور 1967 فقد درس تايلور العوامل البيئية التي تؤثر على الرضا عن العمل لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات الجامعية الحكومية و ولاية تكساس الأمريكية، حيث وجد أن أهم العوامل التي تؤثر على الرضا هي :

السياسات الإدارية للمؤسسة و طبيعة ممارستها الإدارية، بينما لم يكن لعوامل الأبنية والخدمات و التجهيزات، و العلاقات مع الزملاء و الشؤون أي أثر ذو دلالة إحصائية في تحديد درجة الرضا عن العمل.

- دراسة "بيري" 1982 وجد أن لمتغيرات الجنس و التثبيت في الخدمة و سنوات الخبرة أثر ذو دلالة إحصائية في تحديد مستوى الرضا عن العمل في مجال واحد على الأقل في المجالات التي قاستها أداة الدراسة و التي شملت مجالات طبيعة العمل و الرواتب والحوافز و العلاقات مع الزملاء و الإدارة المباشرة.

- دراسة "ونكلر" 1982 حيث أجرى دراسة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية للرضا عن العمل عند أعضاء هيئة التدريس، حيث أشارت نتائج دراسته إلى أن الراتب هو العنصر الوحيد الذي يساهم بشكل أساسي في عدم الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس، بينما كان العنصر الذي يساهم بشكل أساسي في رضاهم هو العلاقات مع الزملاء، أما متغيرات العمر و الرتبة الأكاديمية و التثبيت في الخدمة، فلم يكن لها أي أثر ذو دلالة إحصائية في تحديد مستوى الرضا عن العمل.

### 9\_2 الدراسات الجزائرية:

- عريشه ليلي : قطاع التأمين في الجزائر والأدوار الاقتصادية المنوطة به : مذكرة لنيل شهادة الليسانس علوم اقتصادية فرع مالية ، جامعة زيان عاشور : الجلفة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، 2006 - 2007 .

حيث تطرق الباحث في هذا الموضوع إلى الدور الذي يلعبه نظام التأمين في تحريك دواليب عجلة الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال تطرقه إلى العناصر التالية :  
حيث قدم في الفصل الأول مفاهيم أساسية وعامة حول التأمينات.

لينتقل في الفصل الثاني إلى صلب الموضوع والعلاقة القائمة بين التأمين والنشاط الاقتصادي الجزائري وبين كيف من شأن التأمين أن يخدم الاقتصاد الجزائري من خلال مقارنته بين شركتين جزائريتين للتأمين إحداهما قطاع عام وأخرى قطاع خاص .

- مخطط جنداوي، التأمينات الاجتماعية و حوادث العمل، مذكرة لنيل شهادة الليسانس تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل، جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية و الإنسانية، 2007 - 2008.

حيث تطرق في الموضوع إلى الأسباب المؤدية إلى حوادث العمل و ما هي الوظيفة التي تقوم بها هيئات التأمين الاجتماعي في إطار العامل المصاب داخل المؤسسة الصناعية المستخدمة كما أبرز الدور الذي يمثله التأمين في نفسية العمال المصابين.

و تطرق أيضا إلى موقف العمال من خدمات هيئات التأمين و ما مدى معرفة العمال لهذا النظام.

ليختم موضوعه بضرورة معرفة العمال لأهمية التأمين و دوره في مواجهة الأخطار التي قد تصيبهم. و بضرورة أن يكون العامل على تطلع دائم لمستجدات هذا النظام لأنه نظام يخدم مصالح العمال و أنشئ لأجلهم و قد تطرق إلى كل هذه النقاط مرورا بفصلين نظريين الأول خطة للتأمينات الاجتماعية و الثاني بحوادث العمل لينتهي بحثه بفصل ميداني تناول فيه كل الأمور التي تتعلق بحوادث العمل و دعمه بدراسة ميدانية بمدبغة الهضاب العليا بالجلفة باعتبار عمالها أكثر عرضة لحوادث العمل.

و ما يمكن اعتباره نقصا في هذا البحث أنه تم التطرق إلى التأمينات الاجتماعية من جانب واحد و هو حوادث العمل.

مع العلم أن نظام التأمينات الاجتماعية له جوانب عدة بالمعاشات و المرض و العجز وخدمات ما بعد الخدمة و هذا ما نريد أن نبينه في بحثنا و هو أن نظام التأمينات تسمو خدماته إلى جعل العامل يحس بالرضا داخل عمله.

## 10- صعوبات البحث

من جملة الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هي:

- 1- عدم توفر مراجع حديثة وجديدة تتعلق بالموضوع .
- 2- اغلب المراجع تناولت الموضوع من جانبه القانوني.
- 3- نقص في المراجع والمعلومات الميدانية .